

من قتل فرج الله الحلوة؟

ارتكابات الديكتاتوريات العربية والعالمية

. جورج حداد .

ولا شك أنه ينبغي، لتكريم هؤلاء الكبار، عدم الاكتفاء بالاحتفال الشكلي، وكيل المديح العائم لهم، وإنما إنصافهم تاريخياً، أي إجراء «المحاكمة السياسية التاريخية» الضرورية لدوافع قتلهم، لا من زاوية قضائية شكلية، ولا لأجل الانتقام الشخصي أو السياسي، وإنما لإعطاء شهادتهم قيمتها التاريخية بتسليط الضوء على قضيتهم، وبخاصة أن القضية التي قدم كل منهم حياتهم من أجلها لا تزال حية وأنيّة، بل هي القضية الأهم بالنسبة إلى الحركة الوطنية اللبنانية والعربية عامة. وإننا نرى أن الحزب الشيوعي اللبناني، بالرغم من تكريمه المعنوي العام والعائم لفرج الله الحلوة، ما يزال مقصراً جداً لهذه الناحية، التي بدونها يفقد التكريم أي معنى حقيقي له.

إن محور أزمة هذا الحزب - وبخاصة بعد انهيار تجربة النظام السوفياتي الذي كان الحزب الشيوعي اللبناني يرتبط به - هي أزمة البحث عن هويته الذاتية. وقضية فرج الله الحلوة تمثل أبرز مظهر من مظاهر أزمة البحث عن «الهوية الذاتية» للحزب الشيوعي اللبناني - السوري. ولذا نحاول هنا أن نلقي نظرة على بعض القرائن والتفاصيل المتعلقة بالجريمة، وعلى الخطوط العريضة لـ «المسارات السياسية» التي تقاطعت لينتج عنها قتل هذا المناضل الحقيقي.

الشيوعية، ولاسيما الحزب الشيوعي اللبناني، في حركة اليسار العربي خاصة وحركة التحرير الوطني العربية عامة، فإن ما يجري ضمن إطار ذلك الحزب ومحيطه كانت وستكون له أهمية خاصة بالنسبة إليه وإلى الوضع اللبناني والعربي وربما الدولي أيضاً.

ولعله ليس من المصادفة أن الشيوعيين اللبنانيين رفقوا، في صدر قاعة اجتماعات المؤتمر، لوحة كبيرة للقائد الشيوعي التاريخي الشهيد فرج الله الحلوة. فهذا القائد - الذي عاش بتواضع وتفان مثاليين، ومات مرفوع الرأس تحت التعذيب - هو مدرسة حقيقية لكل مثقف ولكل كادر قيادي شريف، من أي انتماء حزبي وعقائدي وسياسي كان. ومن ثم فهو جدير بكل تكريم من حزبه، كما من الحركة الوطنية والبلاد بأسرها. وإنها لمفخرة للبنان أنه أعطى للوطن العربي، وللإنسانية جمعاء، شهداءً للفكر والحرية والوطنية، من أمثال أنطون سعادة وفرج الله الحلوة وكمال جنبلاط. وعليه فإن أقل واجب الوفاء والتكريم تجاه مثل هذه القيم الإنسانية هو تطويهم من قبل المجتمع اللبناني بمجمله، بما في ذلك الدولة اللبنانية، بوصفهم شهداءً للوطن، الوطن - الوطن، الوطن، الشعب، لا الوطن - الطائفة والزعامة والمنفعة والديكتاتورية.

ابتداءً من هذا العدد، وبشكل متقطع، ستبدأ الأداب بفتح ملف الحركة الشيوعية العربية، وذلك بالتوازي مع ملفات «العروبة الجديدة» التي تركز على إعادة قراءة الحركة القومية العربية والعلاقات العربية - العربية. ولا داعي إلى التأكيد أن فتحنا ملف «الحركتين» ينطلق من نقد ذاتي حقيقي، ويهدف إلى الإسهام في ورشة التحرير والبناء الجديد. وأشد على كلمة «حقيقي» لأن الساحة الثقافية العربية تعج اليوم بنقد ذاتي كاذب يدعي صاحبه أنه أول من حذر، وأول من نبه، وأول من هاجم، وأول من دافع... في حين أن الحقيقة تشهد على غير ذلك في كثير من الحالات.

وأخيراً، فإن الأداب على استعداد لنشر أي رد على مقالة الأستاذ جورج حداد، شرط الإبتعاد عن القذح.

س. إ.

في أواخر السنة الماضية، عقد الحزب الشيوعي اللبناني مؤتمره التاسع، وسط جو من الأزمة السياسية العامة التي تشمل منطقتنا على خلفية الهجمة الأميركية - الصهيونية، ومن ضمن الأزمة الشاملة للحزب الشيوعي ذاته والحركة الشيوعية العالمية عقب انهيار المنظومة السوفياتية السابقة. ونظراً للأهمية التي تضطلع بها الحركة

❖ - كاتب لبناني مقيم في بلغاريا.

ولكن من المهم أولاً أن نعود بالذاكرة قليلاً إلى الوراء، لنذكر بأن فرج الله الحلو (اللبناني الأصل) اعتُقل في سوريا عام ١٩٥٩، إبّان الوحدة السورية- المصرية، على أيدي المخابرات التي كان يقف على رأسها في «الإقليم الشمالي» لـ «الجمهورية العربية المتحدة» (أي سوريا) ضابطٌ سوريٌّ يدعى عبد الحميد السراج. وفور اعتقاله، أُخضع للتعذيب الوحشي، فمات بعد بضع ساعات فقط. وإخفاء معالم الجريمة، تمّ في البدء دفنُ الجثة سرّاً، ووُضعت المقبرة تحت الحراسة. ولكن حين شكَّ حرسُ المقبرة بسيارةٍ تحوم بشكلٍ مشبوه في المكان، وخوفاً من انفصاح الجريمة، تمّ نبشُ الجثة وجرى تدويها بالأسيد^(١).

هناك أربعة جوانب تتعلق بعملية قتل فرج الله الحلو:

أولاً - الجريمة بحد ذاتها.

ثانياً - مسؤولية النظام الناصري وأجهزته عن الجريمة.

ثالثاً - مسؤولية القيادة البكداشية عن «ذهاب» فرج الله الحلو أو عدم منعه من ذلك.

رابعاً - مسؤولية القيادة السوفياتية عن قرار «إزاحته» شخصياً وسياسياً.

I - الجريمة

أ - الوقائع والقرائن

الجواب الأولي الواضح هو أنّ الذي نفذ عملية القتل هو أجهزة النظام الدكتاتوري الذي فرض على الجمهورية العربية المتحدة (ج.ع.م). وقد قُتل كثيرون غيره أيضاً آنذاك تحت التعذيب. كما اعتُقل، واضطُهد، وعُذّب، وشُرِّد، عشراً الآلاف من الشيوعيين، ومن مختلف الاتجاهات الحزبية الأخرى، في سوريا، وفي مصر أيضاً.

فهل قُتل فرج الله الحلو عن طريق الخطأ، كضربة «خطأ سيئ» لم يكن يريدتها القتل أنفسهم؟ أو هل ارتكب هؤلاء جريمتهم من دون أن يعرفوا من هو، وبغير علم المسؤولين «الكبار»؟

إنّ الوقائع التي نشرتها جريدة الأخبار التابعة للحزب بعد انهيار الوحدة تشير إلى أنّ عناصر المخابرات، الذين اعتقلوه في البيت الذي توجّه إليه في دمشق، استقبلوه مرحّبين: «أهلاً أبو فياض!» (وهذا كان لقبه الحزبي حينذاك). وذلك يدلّ على أنّ الذين اعتقلوه كانوا يعرفون من هو الضحية قبل لحظة اعتقاله. وحتى لو افترضنا جدلاً أنّ اعتقاله تمّ بالمصادفة، أو نتيجةً لوشايةٍ ما مفاجئة،

فإنّه من المستبعد منطقياً (نظراً إلى كونه «صيداً ثميناً») ألا يكون العنصر الذين اعتقلوه قد قاموا فوراً بإبلاغ المراجع الأعلى منهم بـ «نجاحهم الكبير». من هنا الاستنتاج أنّ استقباله بالترحاب يشير إلى أنّ اعتقاله كان محضراً سلفاً، وأنّ قتله السريع كان أيضاً مقررّاً سلفاً، وأنّ العناصر التي نفذت الاعتقال ثمّ الإعدام لم تفعل سوى تنفيذ الأوامر الصادرة «من فوق»^(٢). وفي حينه كان عبد الحميد السراج هو المسؤول الأول عن الأمن وأجهزة المخابرات في سوريا، وكان من أقرب المقرّبين إلى الزعيم الراحل جمال عبد الناصر. وبالرغم من هذه القرائن، فإنّ سلطات ج.ع.م حينذاك لم تتورّع عن نفي اعتقال فرج الله الحلو. وأكد هذا النفي الزعيم عبد الناصر شخصياً، حينما سأله عن الموضوع الصحافي الهندي المشهور كارانجيا، خلال زيارة عبد الناصر للهند عام ١٩٦٠ أو ١٩٦١، حسبما نشرته أيضاً جريدة الأخبار.

إنّ هذه القرائن تعني منطقياً تأكيداً لأمرين: ١ - نية الاعتقال العمد لفرج الله الحلو، وربما قتله أيضاً، بشكل «سري» يتيح التنصّل من الجريمة. ٢ - أنّ عبد الناصر شخصياً كان عالماً

١ - هذه الرواية تم نشرها في جريدة الأخبار، التابعة للحزب الشيوعي، وذلك بعد انهيار الوحدة السورية - المصرية.

٢ - ثمة من يقول إنّ المقصود لم يكن قتله بل مجرد اعتقاله و«سحب» معلومات منه، وإنّه مات لأنّ قلبه الضعيف لم يستطع احتمال التعذيب. وهذا المنطق لا يبرئ معتقله بأي حال من الأحوال، ولا يخفّف من جريمتهم!

كان عبد الناصر عالماً بالجريمة
قبل وقوعها، أو «دخل في اللعبة»
بعد وقوعها، أو «ورط» فيها

بالجريمة قبل وقوعها؛ أو أنه لم يكن في البدء عالماً بها ولكنه «دخل في اللعبة» بعد وقوع الجريمة؛ أو أنه «ورط» في الجريمة، سواء علم بها فور الاعتقال أو فور القتل أم لم يعلم.

ب - كيف «ذهب» فرج الله الحلو إلى دمشق؟

والآن، كيف وصل فرج الله الحلو إلى سوريا، ليقع في قبضة المخابرات والقتلة؟ نحن لا ندعي أننا نمتلك جواباً متكاملًا عن هذا السؤال الشائك، ولكننا نجد من واجبا طرح ما لدينا.

في أوج حملة الاعتقالات ضد الشيوعيين في سوريا، كان فرج الله الحلو موجوداً في لبنان. وشخصياً يمكن أن تؤكد ذلك بالواقعة التالية: كنت حينذاك أعمل محرراً للشؤون النقابية والمعيشية في جريدة النداء التابعة للحزب. وفي تاريخ لا أذكره بالضبط من عام ١٩٥٩، جرت محاولة من قبل مخابرات السراج لاعتقال المحامي الشيوعي فاروق معصراني بتفجير سيارته في مدينة طرابلس. وقد استدعاني الرفيق فرج الله، وطلب منّي الذهاب إلى طرابلس لتغطية الحادث للجريدة. في هذه الأثناء، وصل إلى مكاتب الجريدة الرفيق كريم مروّة، فطلب منه الرفيق فرج الله أن يذهب هو لتغطية الخبر بدلاً منّي. وقد جرت حينذاك أيضاً محاولة اغتيال القائد الشيوعي أرتين مادويان. في هذه الأجواء المضطربة كان

الحزب الشيوعي اللبناني - السوري، الموحد حينذاك، يسحب أعضائه ومناضليه، حتى أسطهم، من سوريا إلى لبنان، ويخبئهم ويحميهم.

ولإعطاء فكرة عن الأجواء التي كانت سائدة حينذاك، أذكر أيضاً أنّ الحزب كلّفني بتقديم المساعدة لعدد من الرفاق السوريين الفارين من الملاحقة على أيدي مخابرات السراج، فقممت بإيصال العشرات منهم لتخبئتهم في بيوت الشيوعيين العرب والأرمن وأصدقائهم في محلة الأشرفية ببيروت. وللمقارنة وحسب، أذكر أنّ من بين الذين خبئتهم طالب جامعة يدعى إلياس ش. وكان شاباً أنيقاً، ويظهر عليه أنه «ابن نعمة». ولما كان الحزب غير قادر على الإنفاق على جميع الفارين، فقد كنّا نحاول أن ندبر عملاً لمن يسّمح وضعه الأمني بذلك. وقد دبرنا لـ «الرفيق إلياس» عملاً مع معلّم بناء. وبعد أيام أخذ إلياس يشكو سوء حالته، وأنه غير معتاد على العمل اليدوي. وفجأة اختفى إلياس، ليطلع علينا صوته بعد أيام من إذاعة السراج، وهو يتهجم على الحزب الشيوعي! ومغزى ذلك أنّ الحزب كان في حالة انسحاب شاملة أمام هجوم شرس. فكيف «يذهب» قائد تاريخي معروف، وركن أساسي من أركان الحزب، مثل الرفيق فرج الله الحلو، حينما كان الحزب يسحب ويخبئ ويقدم الحماية حتى لعناصر لا بالغير ولا

بالنفيير مثل ذلك الطالب المسكين؟ وهل ذهب فرج الله الحلو إلى سوريا «من رأسه»، بدون قرار قيادي؟ سأحاول جلاء ما يمكن جلاؤه حول هذه النقطة:

● طبقاً للممارسة القيادية المألوفة في تلك الأوقات، فإن الرفيق فرج الله لم يكن بالإمكان أن يذهب إلى سوريا بدون موافقة الأمين العام (خالد بكداش)، وبدون موافقة الهيئة القيادية المعنية بالساحة السورية. وحتى لو كان الرفيق فرج الله حينذاك هو المسؤول عن الساحة السورية، وقرّر ذاتياً الذهاب إليها لمتابعة الوضع على الأرض، فإن هذا القرار المتعلق بشخص مثله ينبغي، أولاً، أن يُبحث مع الأمين العام وأن ينال موافقته. وينبغي، ثانياً، أن يُبحث في الهيئة القيادية المسؤولة مباشرة عن الساحة السورية. وحتى لو كان اقتراحُ زهاب فرج الله الحلو إلى سوريا بمبادرة شخصية منه، فإنّه كان بإمكان الأمين العام والهيئة القيادية المعنية منعه من الذهاب.

● فيما بعد، علمت من أحد الرفاق المطرودين من الحزب أنّ الرفيق فرج الله بات ليلته الأخيرة في لبنان في منزل مسؤول حزبي هو الرفيق المرحوم ط. د.، وأنّ شقيق الأخير كانت لديه «تغطية أمنية» للانتقال إلى سوريا، وهو الذي نقلَ بسيارته الرفيق فرج الله إلى دمشق وتركه في وسط المدينة. ومن هناك ذهب فرج الله وحيداً إلى حيث

يريد (أي، وهذا ما سأذكره لاحقاً، إلى البيت «السري» لصبحي الحبل)، واعتقل على الفور هناك.

● وفي شتاء ١٩٥٩ - ١٩٦٠، كنتُ مع بعض الطلبة العرب في المدرسة الحزبية في بلغاريا، في منتجع شتوي خاصّ باللجنة المركزية. وقد التقينا هناك، صدفةً، بوزير المالية البلغاري، الذي جرّت لنا معه نقاشات عديدة. وكان موضوع الوحدة السورية - المصرية والموقف من عبد الناصر من أهمّ مواضيع النقاش. وقد هاجم الوزير المذكور عبد الناصر بشدة، وكال له ما كالم من النعوت، مشبّهًا إيّاه بهتلر. وهاجم كذلك الوحدة، معتبراً أنّ «عبد الناصر يريد ضمّ سوريا، ولكنّ فمه صغير، والملعقة كبيرة عليه». وهذا يدلّ على أنّه كان هناك موقفٌ معممٌ، ضمن الكتلة السوفياتية و«حلفائها» (العرب)، ضدّ الوحدة المصرية - السورية، وضدّ عبد الناصر بسبب الوحدة، وضدّ أيّ اتجاه قوميّ مؤيّد للوحدة، خصوصاً في صفوف الشيوعيين - وهو ما كان عليه اتجاه فرج الله الحلو.

● وفي سنة ٦٣ أو ٦٤، تعرّفتُ إلى رفيق من طرابلس يدعى ر. ك.، أخبرني أنّ شخصاً يدعى صبحي الحبل، وهو - حسب قول ر. ك. - حزبيّ سابقٌ اتهمه الحزبُ بتسليم فرج الله الحلو، شكاً له أنّه (أي صبحي) كان هو المسؤول عن بيت حزبي «سري» في

دمشق، هو البيت الذي اعتُقل فيه الرفيق فرج الله فور وصوله إلى دمشق. وقد خرج صبحي من السجن في سوريا، حسب روايته للرفيق ر. ك.، بعد انهيار الوحدة، وجاء وسكّن في المينا في طرابلس. وحسب قوله، فإنّه كان مهتداً من قبل الحزب، لاتهامه إيّاه بـ «تسليم» الرفيق فرج الله. ويقول ر. ك. إنّ صبحي أبلغه أنّه بريء من التهمة، ودافع عن نفسه بأنّه كان قد اعتُقل قبل شهرين من اعتقال فرج الله، وأنّه علِمَ باعتقال هذا الأخير وهو في السجن، وبالتالي لم يكن يتصوّر أنّ يأتي إلى «بيته» لأنّ البيت لم يعد «سرياً» بعد اعتقاله (أي صبحي). ويقول صبحي إنّ الحزبيين المعنيين كانوا يُعلمون باعتقال صبحي، وبـ «انكشاف» البيت. وقال صبحي إنّّه جاهز لتقديم نفسه لمحاكمة حزبية حول اتهامه بتسليم فرج الله الحلو، وإنّه مستعدّ لتحمل النتائج. وسلّم رسالةً بهذا كله إلى القيادة، فطلبت منه قطع أيّ اتصال بصبحي الحبل على اعتبار أنّه عدوّ للحزب، وأنّ الحزب «رح يدبرو». ماذا حدث بعد ذلك؟ ما هو مصير صبحي الحبل؟ ليس لديّ أيّ علم ببقية الحكاية. ولكنّ الرفيق ر. ك.، المطرود من الحزب في أزمة ٦٤ - ٦٥، حيّ يُررّق، وهو يمتلك الأخلاق والشجاعة الأدبية اللازمة لتأكيد روايته.

II - من هم «الناصريون» القتلة؟

الآن نحاول مقارنة الجواب عن مسألة: لماذا قُتل «الناصريون» فرج الله الحلو؟ ومن هم بالحقيقة هؤلاء «الناصريون»؟ وما هي حقيقة موقف عبد الناصر؟ ولكنّ قبل ذلك علينا أن نلاحظ ما يلي:

١ - أنّ الملابس العملائية للجريمة، والظروف السياسية التي أحاطت بها وأعقبها، تجعل منها جريمةً سياسيةً كبرى بامتياز. وليس في علمنا أنّ الناصرية، كقيادة وكحركة سياسية، في حياة جمال عبد الناصر وبعد وفاته، قد أجرت أيّ نقد ذاتي حول هذه الجريمة.

٢ - أنّ الناصرية قد سقطت كنظام، وفشلت كحركة سياسية كبيرة سابقاً، لا نتيجةً للوفاة المبكرة للزعيم الراحل جمال عبد الناصر فحسب، بل أيضاً لأنّ الأخطاء والانحرافات والارتكابات - ومنها جريمة اغتيال فرج الله الحلو و«المعركة ضد الشيوعية» - كانت هي السبب الرئيس لذلك الفشل.

٣ - أنّ اغتيال فرج الله الحلو، على خلفية الحملة المسعورة على الشيوعية، يختصّ بميزة «تدشين» تقليد العداة المميت والقتل والاقتتال بين القوى الوطنية والتقدمية؛ وهو ما أصبح فيما بعد ظاهرةً عربيةً «معمّمة» شملت جميع البلدان ذات الأنظمة الوطنية، الأمر الذي آل في النهاية إلى الفشل في تحقيق مهمّات الثورة العربية. ولذلك فإنّ مناقشة

كان هناك موقف سوفياتي معمم ضد
الوحدة السورية - المصرية وضد
الاتجاه القومي في صفوف الشيوعيين

جريمة اغتيال فرج الله الحلو تكتسب أهمية خاصة لأن العلاقات اللدودة بين مختلف القوى الوطنية والقومية - بما فيها القوى الدينية الشريفة المناضلة - هي نتيجة واستمراراً للعقلية والمفاهيم التي أنتجت تلك الجريمة.

وفي هذا الصدد نطرح النقطتين التاليتين:
أ - ان الحركة الناصرية، والزعيم عبدالناصر شخصياً، اكتسبا شعبية عربية هائلة. ولكن هذا لا يعني أبداً أن الناصرية كانت في حد ذاتها ذات منطلقات مبدئية جماهيرية. بل هي، بصفتها الانقلابية والعسكرية، لم تخرج عن كونها إحدى الحركات البورجوازية الصغيرة ذات الطبيعة المتناقضة: فهي، من جهة، كانت ذات اتجاه جماهيري، إذ كانت ترتبط تحتياً بالجماهير الكادحة وتعبّر عن التطلعات الشعبية؛ ولكنها، من جهة ثانية، كانت أيضاً ذات اتجاه تسلطي، إذ كانت ترتبط فوقياً بالطبقات المالكة وخصائصها و«أخلاقياتها» الاجتماعية والتسلطية، وتطمح إلى تقليد تلك الطبقات، بل وإلى الحلول محلها. ولو أجرينا مقارنة بين المسؤولين في الأنظمة العربية التقليدية، والمسؤولين في الأنظمة العربية المسماة «وطنية» و«قومية» و«تقدمية»، لوجدنا أن هذه الأخيرة برزت الأولى في سوء استعمال السلطة بلا حسيب ولا رقيب.

والحال أن كل تاريخ الناصرية هو تاريخ التردد بين ذينك الاتجاهين

المتناقضين، تبعاً لمؤثرات تطوّر الأحداث السياسية، والميول الذاتية للزعيم، وضغط حركة الشارع عليه، من جهة، ومدى تأثر الزعيم بميول الشخصيات التي تشكل الحلقة الضيقة المحيطة به من جهة ثانية.

ب - ان التأثير على عبدالناصر، الذي كانت تتمتع به مختلف شخصيات الحلقة الضيقة المحيطة به، لم يكن موحداً. ذلك أن هذه الشخصيات لم تكن متجانسة، ولم تتمتع جميعها بالالتزام بقضايا الجماهير الشعبية العربية - ومنها بالأخص قضيتنا الاشتراكية والوحدة القومية. ويمكن أن نعطي مثال شخصيتين بارزتين كان لهما دورٌ مميزٌ في التاريخ القصير لـ ج. ع. م وفي التأثير على آراء وقرارات عبد الناصر تحديداً، ولا سيما فيما يتعلق بسوريا حينذاك؛ ونعني الأستاذ محمد حسنين هيكل والضابط عبد الحميد السراج.

فالأستاذ هيكل، المستشار الإعلامي والسياسي الأول لعبد الناصر، هو من أكبر المثقفين والإعلاميين العرب المعاصرين. ولكن هذا لم يكن ليُجعل منه مؤمناً بقضايا الجماهير الشعبية ووحيداً وتقدمياً وثورياً، بل ربما كان العكس هو الأقرب إلى الواقع: فهو مثقف «برجعاجي»، وصديق لكيسنجر وبريجنسكي وأمثالهما، وينتسب إلى هذا النادي من «المثقفين العوليين الكبار» الذين يضعون التصاميم والوصفات لـ

«أصحاب القرار». وأمثال هؤلاء المثقفين لا يؤمنون بالشعوب، ويتعالون عليها. وكان هيكل ضد تحول الناصرية إلى حركة ثورية شعبية عربية، عكس ما كان يطمح إلى ذلك «الفلاح» القابع في جلد عبد الناصر ذاته. وكان هيكل ضد القطيعة مع الغرب الإمبريالي، ويؤيد «التفاهم» مع الدول الإمبريالية. وهذه هي الأرضية الأساسية التي كان ينطلق منها هيكل في «الاستشارات» التي كان يقدمها إلى عبد الناصر. وتبدى ذلك، بالأخص، في المواقف الرئيسية التالية التي لعبت دورها الفاصل في تقرير مصير الناصرية:

• موقف هيكل من الحريات الديمقراطية، ولا سيما حرية الرأي والصحافة: فقد كان هيكل مع الاعلام الموجّه غطاءً لاحتكار السلطة. وكان لذلك تأثيره الكارثي بعد تحقيق الوحدة، وبالأخص في سوريا، التي كانت خارجة لتوها من تجربة الدكتاتوريات العسكرية بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٤، وكانت لا تزال تنعم بثمرات تجربة الحريات الديمقراطية في الفترة الديمقراطية الذهبية التي سبقت الوحدة. وهذا كله أضعف الوحدة جماهيرياً، إذ بدت وكأنها نقيض للحريات الديمقراطية التي كانت الجماهير السورية تتمسك بها.

• موقف هيكل من الأحزاب والقوى السياسية، وهو الموقف الذي حدّد موقفه الفعلي من الوحدة ذاتها. ففي

الوقت الذي أُيد فيه شكلياً قرار الوحدة، الذي لم تكن له يد فيه، فقد وَقَفَ عملياً موقفاً عدائياً من الوجوديين السوريين الذين صَنَعُوا الوحدة مع مصر، أي من الأحزاب والقوى السياسية المستقلة التي قامت الوحدة على أكتافها. وهو قد أُيدَ حَلٌّ وقمع تلك الأحزاب والقوى، ومنها في سوريا: حزبُ البعث العربي الاشتراكي، وكتلةُ الفريق عفيف البزري، وطبعاً «الجناح القومي» في الحزب الشيوعي الذي كان يمثله - بالأخص - فرج الله الحلو.

● موقف هيكل من الشيوعية: فالوحدة السورية - المصرية كانت تقتضي السعي إلى احتواء التناقضات في صفوف القوى الوطنية، وفي صفوف الحلفاء الخارجيين المحتملين والفعليين. ولكن «استشارات» هيكل لعبد الناصر زهبت تماماً في الاتجاه المعاكس. فالمعروف أنه هو الذي رَفَعَ، في ذلك الحين، شعار الانتحاري: «انتهت المعركة مع الإمبريالية، وبدأت المعركة مع الشيوعية...» علماً أن العلاقات المصرية بالمعسكر الاشتراكي كانت تسير بشكل إيجابي جداً عَقِبَ صفقة الأسلحة التشيكية لمصر في ١٩٥٥، والعدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦، وموافقة الاتحاد السوفياتي على تمويل السد العالي بعد امتناع البنك الدولي عن ذلك. وقد جاء شعار هيكل أعلاه مفاجئاً تماماً، ويُفَضِحُ حقيقةً توجّهاته الأساسية. فالعداء للشيوعية كان

على الدوام هو «العربون السياسي» الذي كانت الحركات وأنظمة الحكم الوطنية المتذبذبة ذات المنشأ البرجوازي الصغير تُدْفَعُ للإمبريالية، لتعبّر عن إمكانية اللقاء معها على أرضية مشتركة تقوم على منع تطور حركة التحرير الوطني باتجاه الاستقلال التام عن الهيمنة السياسية والاقتصادية للإمبريالية، وباتجاه الأفق الاشتراكي الحقيقي كما جرى في الصين الشعبية وفيتنام وكوبا. وبطبيعة الحال فإن تطبيق ذلك الشعار أسهم في إيجاد شرخ كبير في صفوف القوى الوطنية في الداخل، وأسهم أيضاً في العزلة الدولية للسلطة الناصرية إبان عهد الوحدة، الأمر الذي سهّل على القوى المعادية ضرب هذه التجربة الرائدة.

● وقف «المستشار» هيكل بشدة ضد الحركة الفدائية واستراتيجية حرب التحرير الشعبية. وكانت حجته أن تلك الاستراتيجية لا تصلح للأوضاع العربية، بل للبلدان التي تتوفر فيها الغابات والأدغال كفيتنام. وكان هيكل من منظري استراتيجيات الحرب النظامية، وهي الاستراتيجية التي كانت تلائم إسرائيل، وقد سَقَطَتْ شرّاً سقوطاً عربياً - في حرب ٥ حزيران ١٩٦٧.

أما الشخصية الملتبسة الثانية بعد هيكل فهي الضابط السوري عبد الحميد السراج، الذي اضطلع بالدور «المشرف» كسجان لسوريا في عهد الوحدة. ويؤكد الأستاذ ص. ب. د.، وهو كاتبٌ ومسؤولٌ

حزبي كردي سوري، أن عائلة السراج هي من أصل كردي، مثلها في ذلك مثل عائلة خالد بكداش. وليس في ذلك طبعاً أيُّ ضير. ولكن إذا كان ذلك صحيحاً أم لا، فالملاحظ أن السراج يشارك هيكل في الموقف الملتبس من الوحدة: فهو أيضاً كان مع الوحدة شكلياً، وضدّها عملياً، أي ضد «الوجوديين»: بدءاً بحزب البعث، وكتلة الفريق عفيف البزري، وانتهاءً بتيار فرج الله الحلو في الحزب الشيوعي. فإذا صح أن عائلة السراج هي من أصل كردي، فمن المنطقي أن يكون لشخص ما من أصل قومي ما موقف من القضية القومية لشعبه الأصلي، وهو هنا الشعب الكردي. ولكنه ليس من المعروف أن بكداش أو السراج كان لهما موقف من القضية القومية الكردية التي ينتسبان بأصلهما إليها. فإذا كان موقف السراج - أو بكداش - موقفاً عدمياً قومياً rational nihilist حيال قوميته الأصلية، فمن الطبيعي أن يكون موقفه لاقومياً أو عدمياً قومياً من «قوميته» المكتسبة، أي القومية العربية. أما إذا لم يكن السراج من أصل كردي، فإن أخذَه على عاتقه، وعلى عاتق أمثاله من الضباط والسياسيين السوريين «الناصرين»، مهمة القمع الدموي للقوى المعارضة للديكتاتورية، بما فيها القوى السورية ذاتها التي صَنَعَت الوحدة، إنما يدل على الانتهازية التي كانت تتميز بها بعض العناصر التي اعتمدت عليها

اغتيال فرج الله الحلو يختص بميزة
«تدشين» تقليد الاقتتال بين القوى
الوطنية والقومية العربية

السلطة الناصرية في سوريا. وقد تحولت تلك العناصر إلى منفذ أعمى لأي سياسة خرقاء، على غرار «انتهت المعركة مع الإمبريالية، وبدأت المعركة مع الشيوعية»، ولارتكاب الجرائم الكبرى مثل جريمة اغتيال فرج الله الحلو. وضمن هذا السياق، أرى أنه من حقّ المواطن العربي أن يطّلع على بعض الوقائع البسيطة التي أعرفها، وتتناول السّرّاج بشكل ما: فبعد التصويت على قرار الوحدة، وهو التصويت الذي لم يشارك فيه خالد بكداش، غاب هذا الأخير عن سوريا لفترة قصيرة، ثم عاد في أواخر ١٩٥٨ أو أوائل ١٩٥٩ إلى الظهور العلني في دمشق، وقام الحزب الشيوعي بتنظيم إرسال وفود من سوريا ولبنان لزيارة بيته في دمشق حيث كان يلقي كلمات قصيرة فيها. والتفسير الوحيد لهذه الحملة هو إظهار «شعبية» بكداش بالرغم من عدم تصويته على الوحدة، و«مبايعة الحزب» لبكداش بعد ظهور خلافات داخل القيادة الحزبية - ولا سيما مع فرج الله الحلو - حول الموقف من الوحدة. وكنت أحد الحزبيين الذين شاركوا في أحد هذه الوفود. وأثناء الزيارة، التقيت في بيت بكداش برفيقيين سوريين (؟، ز، ون. ك) فأخبراني أنهما كانا يشاركان في حراسة بيت بكداش، وعلمت منهما أن للحرس أسلحةً مرخصةً من السّرّاج! وفيما بعد، اختفى بكداش سالماً معافى

قبل حملة الاعتقالات ضدّ الشيوعيين أو مع بدئها.

إن أمثال أولئك «الناصرين» الوصوليين والانتهازيين لم يكونوا في حقيقتهم يؤمنون بأيّ من المبادئ التي كان يؤمن بها عبد الناصر. وكانوا يعرفون أنّ النضال لأجل تطبيقها الصحيح يعني كشف وصوليتهم و«حرقتهم»؛ ولذلك كانوا يبالبغون في التمسك بالولاء الشخصي الكرنفالي لعبد الناصر، ويتسترون به، لكي يحققوا أهدافهم الذاتية ويضربوا القضية الوطنية والاجتماعية للناصرية - بما في ذلك أسس الوحدة - من داخلها. ولم يكن من مصلحة مثل هؤلاء الأشخاص وجود تيار مؤيد للوحدة في سوريا، كما كان الأمر بالنسبة إلى حزب البعث وكتلة الفريق عفيف البزري والجناح القومي في الحزب الشيوعي (وعلى رأسه فرج الله الحلو). ذلك أنّ وجود هذا التيار، وإمكانات تلاقيه المبدئي مع عبد الناصر، من شأنها أن تكشف الوصولية والانتهازية وسوء استعمال السلطة. وهذا يفسر أن يقوم الوصوليون والانتهازيون «الناصريون» بكل ما من شأنه الإضرار عملياً بالوحدة، كما هو الأمر بالنسبة إلى قتل فرج الله الحلو تحت التعذيب.

وللأسف الشديد فإنّ مثل هذه القيادات «الناصرية» اضطلعت حينذاك بدور حاجز يفصل بين القائد جمال عبد الناصر وبين الجماهير الشعبية

الناصرية ذاتها من جهة، وبينه وبين مختلف القوى السياسية المنظمة وخاصة «المعارضة» من جهة ثانية. وليس من المستبعد في هذه الحالة أن تكون مثل هذه العناصر قد أخفت عن عبد الناصر الكثير من الارتكابات والفضاعات، ومنها قتل فرج الله الحلو تحت التعذيب، وإذابة وإخفاء جثته، كي تضع لاحقاً عبد الناصر أمام الأمر الواقع. ولكن حتى في هذه الحالة، فإنّ هذا لا يبرئ عبد الناصر، باعتباره المسؤول الأول والأكبر، بل ينطبق عليه المثل: «إن كنت تدري فتلك مصيبة؛ وإن كنت لا تدري فالمصيبة أعظم!» وإذا كان بالإمكان، جلاً، تبرئة عبد الناصر شخصياً بعدم المعرفة، فهذا لا يبرئ النظام الناصري من مسؤولية الجريمة، بل يضاعفها لجهة إخفاء هذه الجريمة. أخيراً، إذا كانت الناصرية قد دشنت تقاليد القمع والنزاعات الدموية في الصفوف الوطنية والقومية المناضلة، فهل يملك الناصريون الشرفاء اليوم المصادقية والشجاعة الأدبية كي يدشّنوا أيضاً المراجعة النقدية الصادقة لهذه الأخطاء القاتلة، التي لم تُود فقط بحياة فرج الله الحلو والمئات غيره، وإنما أدت أيضاً إلى تسهيل ضرب الوحدة المصرية - السورية، وفي النهاية إلى إسقاط النظام الوطني الناصري ذاته في مصر، كما أدت إلى إضعاف حركة التحرير الوطني العربية برمتها؟

III - الدور السوفياتي

لا يُمكن إجراء محاكمة سياسية تاريخية حقيقية لهذه الجريمة من دون تناول دور السوفيات في الموقف من عبد الناصر والوحدة المصرية - السورية، ومن ثم من فرج الحلو بالذات.

أ - لقد جرت مؤامرة اغتيال فرج الله الحلو في عهد خروشوف، الذي كان في أوج حملته على الستالينية. ولكن هذا لا يلغي حقيقة «الإصلاحية الديمقراطية» الكاذبة لـ «الخروشوفية». فبالرغم من الانتقاد العنيف الذي وجهته هذه الأخيرة إلى الستالينية، فإن ذلك لم يخرج عن نطاق معادلة «حقٌّ يراد به باطلٌ». وإذا كانت الستالينية، في رأينا، «تشوهًا خفياً» في النظام السوفياتي، فإن الخروشوفية ليست سوى «ارتقاء» بهذا التشوه إلى مستوى خيانة أساسية للاشتراكية.

ب - إنَّ الموقف السلبي للقيادة السوفياتية من القضية القومية العربية كان هو السبب السياسي الرئيسي وراء التناقض السوفياتي مع التوجه القومي لفرج الله الحلو، ومن ثم «تسهيل» إزاحته على يد المخابرات السِّرَّاجية. وهذا الموقف هو نتاج تاريخي للمفهوم الستاليني من القضية القومية ومن الدين بشكل عام، ومن القومية العربية والإسلام بشكل خاص.

فلو عدنا إلى المرحلة اللينينية، لوجدنا أنَّ القيادة البلشفية للدولة السوفياتية الجديدة كان لها موقف إيجابي من القضية القومية للشعوب المظلومة، وبالأخصَّ الشعوب الإسلامية. ولا بدَّ من أن نلاحظ أنَّ البلشفية الروس، بقيادة لينين، استطاعوا في حينه إيجاد لغة مشتركة مع الشعوب الإسلامية ضمن الإمبراطورية القيصرية السابقة، مع أنَّ هذه الشعوب كانت رعوية - فلاحية فقيرة جداً وشبه أمية، وكانت تقوم بينها وبين «الروسي» ثلاث دوائر من الاختلاف والحقد: بصفتها السلطوية القيصرية، وبصفتها القومية الروسية، وبصفتها الدينية المسيحية الأرثوذكسية. ومع ذلك فإنَّ البلشفية الروس استطاعوا أن يخترقوا هذه الدوائر، وأن يكتسبوا في عين أكثر تلك الشعوب وجهًا إنسانياً مغايراً لوجه «الروسي القيصري الكريه»، وأن يستميلوها إلى جانب الثورة الاشتراكية والسلطة السوفياتية. ومن ضمن هذا السياق نفسه، حينما دخل الإنكليز إلى أفغانستان في المرحلة التاريخية ذاتها، فإنَّ البلشفية بقيادة لينين لم يستغلوا ذلك للتدخل في أفغانستان واحتلالها، بل أيدوا أمير أفغانستان المسلم و«الرجعي» ضدَّ الاحتلال الإنكليزي، واحترموا رغبة الشعب الأفغاني في الاستقلال، ووقَّعوا «معاهدة صداقة» مع أفغانستان ظلَّت سارية المفعول حتى عهد بريجنيف وتدخله المشؤوم فيها.

أما في عهد ستالين، فقد تغيرَّ الوضع جذرياً. ويعود ذلك، بدرجة أساسية، إلى النشأة الذاتية لستالين. فستالين لم يكن روسياً من حيث الانتماء القومي، بل كان جورجياً. ولم تكن لديه «قضية قومية» لأنَّ القومية الجورجية صغيرة جداً لا تتعدى ٤ ملايين نسمة في كلِّ أنحاء الاتحاد السوفياتي السابق. كما أنَّ ستالين طرد في مطلع حياته من إحدى المدارس الداخلية الأرثوذكسية بعد أن اكتشف انتماءه الشيوعي، فرسخ ذلك لديه نظرة حاقدة إلى الدين بشكل عام. ومع وجود بعض الترسُّبات الإسلامية المعادية للروس وللصوفيات لدى قطاع جماهيري معين في الجمهوريات الإسلامية السوفياتية، وذلك تحت التأثير التركي بشكل خاص، فقد اتخذ العداء الستاليني للدين عامةً طابعاً معادياً للإسلام خاصةً. وهذه النشأة القومية والدينية «العدمية» لستالين هي التي كوَّنت مفهومه الميكانيكي للقضية القومية والمعتقدات الدينية، فقام بفرضه على الحزب الشيوعي والسلطة السوفياتيين وعلى الحركة الشيوعية العالمية حينما أصبح في السلطة. ولقد وجدت النظرة الستالينية العدمية إلى القومية والدين ترجمتها في التعامل مع القضية القومية العربية، ومع حركة التحرر الوطني العربية، بما فيها الحركة الشيوعية العربية. فالقيادة السوفياتية، منذ أيام ستالين، ويتأثير منه أولاً، كانت

القيادة السوفياتية كانت تخشى أي شكل من أشكال الوحدة العربية والوحدة العربية - الإسلامية

اتفاقات تقاسم النفوذ الدولي بين قادة الدول المنتصرة، وبالأخص بين ستالين وروزفلت وتششرشل. وأصبحت تلك الاتفاقات هي الناظم الأساسي، وإن «السري» للعلاقات السوفياتية - الغربية. وهذه الاتفاقات تُقرّ لكل من الطرفين بالتمتع بالقرار الاستراتيجي المتعلق بالكيان الأساسي للدول القائمة في «منطقة نفوذه» من دون اعتراض الطرف الآخر. وعملاً بتلك الاتفاقات، سحبت القيادة السوفياتية اعتراضها التاريخي على اتفاقية سايكس - بيكو، ومُحَقِّقها «وعد بلفور»، لوقوع المنطقة العربية ضمن منطقة النفوذ الغربي بموجب اتفاقات يالطا - بوتسدام. وهذا يعني أنّ الدولة السوفياتية أصبحت ملزمة بالمحافظة على التقسيم الذي فرضته اتفاقية سايكس - بيكو على البلدان العربية، بل وأصبحت ملزمة أيضاً بتأييد تقسيم فلسطين (وهو ما فعلته عام ١٩٤٧).

ومن ضمن هذا السياق، اعترفت القيادة السوفياتية بدولة إسرائيل، مباشرة بعد اعتراف الولايات المتحدة، فور إعلانها في أيار (مايو) ١٩٤٨. بل واتخذت القرارات المطلوبة لإرسال يهود أوروبا الشرقية (ولاسيما الشيوعيون) إلى فلسطين كي يقاتلوا في الجيش الإسرائيلي في حرب ٤٨ - ٤٩. كما أرسلت لإسرائيل السلاح^(١) وقد

في التعامل تعاملًا لامبديًا مع «المسألة اليهودية» والاعتراف بتقسيم فلسطين وقيام إسرائيل. وقد اكتسبت هذه العملية طابعًا ضاغظًا بعد الهجوم النازي على الاتحاد السوفياتي عام ١٩٤١، حينما دخل هذا البلد في معركة حياة أو موت مع الهتلرية، وأصبح بحاجة إلى المساعدات الاقتصادية والتسليحية الغربية. ومن السذاجة الاعتقاد أنّ ستالين حصل على تلك المساعدات بدون ثمن سياسي. وكان أول ثمن دفعته الحركة الشيوعية العالمية هو القرار السوفياتي بحل الكومنترن سنة ١٩٤٣. وكان هدف الدول الغربية من ذلك هو منع «التدخل الخارجي» في شؤونها، عبر العلاقة التنظيمية للأحزاب الشيوعية فيها مع الكومنترن. ومنذ ذلك التاريخ، تحولت علاقة الحزب الشيوعي السوفياتي مع أي حزب أو نظام سياسي في الخارج إلى علاقات ثنائية وحسب. وهو ما أدى إلى إعطاء الستالينية أسبقية كبرى في علاقتها مع أي حزب شيوعي أجنبي، بل أصبح بمقدورها - بإمكانياتها الدولية - التفرّد في تطويع أي طرف شيوعي آخر وقمعه حينما تستدعي الحاجة.

وبعد انتصار الشعب السوفياتي الباهر على الهتلرية، وهو انتصار قُطِفَت الستالينية ثماره السياسية، عُقد مؤتمر يالطا - بوتسدام عام ١٩٤٥، وفيه تمت

تخشي أي شكل من أشكال الوحدة العربية، والوحدة العربية - الإسلامية، بما في ذلك إمكانية قيام حزب شيوعي عربي موحد. والسبب هو أنه سيكون من الصعب عليها السيطرة على مثل هذه الوحدة؛ ولأنها كانت ترى أنّ أي وحدة عربية، أو عربية - إسلامية، يُمكن أن تتحوّل إلى مركز استقطاب يمارس تأثيره السياسي على شعوب الجمهوريات الإسلامية السوفياتية، وعلى الشيوعيين فيها.

والحق أنّ هذه العوامل السلبية نفسها لعبت دورها الفاصل في أنّ يدخل ستالين تغييرًا جذريًا على الموقف السوفياتي الأصلي من التقسيم الاستعماري للشرق. فمعلوم أنّ الدولة السوفياتية الناشئة، بقيادة لينين، سبق أنّ فضحت اتفاقية سايكس - بيكو (وعد بلفور هو جزء لا يتجزأ منها). وقبل الحرب العالمية الثانية، كانت الدولة السوفياتية والحزب الشيوعي السوفياتي والكومنترن (الأممية الشيوعية) تُعارض إنشاء إسرائيل، وتعتبر ذلك من ضمن سياسة التوسع الاستعماري الغربي للسيطرة على الشرق العربي. ولكن ستالين أخذ يطبع، بمفاهيمه اللامبديّة و«عدميته» القومية والدينية، مجمل السياسة السوفياتية، ويفرضها على الحركة الشيوعية العالمية ذاتها. وبدأ ستالين والقيادة السوفياتية

١ - قبل صفقة الأسلحة التشيكية لعبد الناصر في ١٩٥٥، كانت هناك صفقة أسلحة تشيكية أخرى لإسرائيل، في فترة الهدنة في حرب ٤٨-٤٩.

توهّمت الستالينية أنّها، بواسطة هذه المساعدة والمشاركة في إنشاء إسرائيل، يُمكنها أن تُضرب أكثر من عصفور بحجر واحد: أولاً - أن تلتزم باتفاقات يالطا في «منطقة النفوذ الغربي»، لتُجبر الدول الغربية على الالتزام بها في «منطقة النفوذ الروسي» وبخاصة في أوروبا الشرقية. ثانياً - أن تتخلص قدر الإمكان من اليهود في أوروبا الشرقية، ولاسيما الشيوعيين اليهود الذين لم تكن الستالينية تثق بهم. ثالثاً - أن تلغّم «وعد بلفور» من الداخل، بمحاولة تحويل إسرائيل، عبر الهجرة اليهودية الشيوعية، إلى «موطنٍ قدم» سوفياتي في هذه المنطقة الحساسة من العالم، عوضاً عن أن تكون مركز نفوذٍ غربي.

ج - كانت سنة ١٩٤٧ محطة تاريخية بالنسبة إلى قضية فلسطين وقضية الوحدة القومية عموماً، والوحدة المصرية - السورية تحديداً. كما كانت محطة تاريخية أيضاً في السيرة السياسية لخالد بكداش. ففي هذه السنة صدر قرار تقسيم فلسطين، وبرز في الحزب الشيوعي السوري - اللبناني اتجاهان: اتجاه تزعمه خالد بكداش، الذي أيد قرار التقسيم إمّا تسئراً وراء الموقف السوفياتي أو إذعاناً له؛ واتجاه قومي، كان أبرز شخصياته فرج الله الحلو.

وعلى ما أذكر أنّه قبل شهر من صدور قرار تقسيم فلسطين، أصدرت القيادة الحزبية في لبنان، التي كان يترأسها

فرج الله الحلو، بياناً تُعارض فيه التقسيم. وبعد شهر أو أكثر صدر قرار التقسيم، بموافقة ستالين العظيم. وكانت معارضة فرج الله هنا لـ «الإرادة العليا» بمثابة نقطة سوداء لا تُمحي في الإضطراب البكداشية - السوفياتية، وضربة قاضية لمستقبله الحزبي. فجرى إبعاده من قيادة الحزب، وأُنزل إلى مستوى عضو عادي، وصدر بيانٌ حزبي جديد بتأييد التقسيم.

وبواسطة عملاء المخابرات السوفياتية في الأحزاب الشيوعية العربية، استطاعت القيادة الستالينية أن تُحقّق أيّ معارضة شيوعية عربية لقرار تقسيم فلسطين والاعتراف بإسرائيل. واستُكْتِبَ فرج الله رسالة مشينة، معروفة باسم «رسالة سالم»، يُقدّم فيها «نقدًا ذاتيًا» يُلصق فيه بنفسه ما هبّ ودبّ من الأخطاء؛ وكلّ ذلك لتشويه سمعته لدى القاعدة الحزبية، وتبرير إقصائه عن القيادة، وطمس سبب الخلاف الرئيسي حول الاعتراف بتقسيم فلسطين. وأعتقد أنّ فرج الله الحلو فضّل عدم المواجهة مع بكداش والستالينية في حينه لأنّه كان يراهن على عامل الوقت، ويأمل في تصحيح مواقف الحزب من الداخل، وفي تصحيح مواقف القيادة السوفياتية من خلال «العلاقات الرفاقية». وللأسف، وهذا رأيي الشخصي، فإنّ فرج الله الحلو لم يخرُج حينذاك من تحت الوصاية القسرية لبكداش على الحزب، وهي الوصاية المفروضة ستالينياً، ولم يقف علناً مدافعاً عن صحة موقفه

بمعارضة تقسيم فلسطين على أساس عنصري. ولو فعّل لشكّل ذلك نقطة تحوّل في تاريخ القضية الفلسطينية، وتاريخ الحركة الشيوعية العربية. والآن، بعد كلّ هذه الحروب والدماء والتضحيات غير المحدودة، وبعد تخوين الشيوعيين حينذاك من قبل «الإسلاميين» وبعض القوميين العرب، يتأكّد صواب موقف معارضة التقسيم العنصري لفلسطين، ويبدو بوضوح أنّ مشروع الكيان الإسرائيلي لم يكن كارثةً للجماهير الفلسطينية والعربية فقط بل هو لا يحتمل أيضاً أيّ أملٍ حقيقي بالخلاص الإنساني المشرف لليهود المضلّين أنفسهم، وأنّه لا مستقبل لهؤلاء أفضل من الانضواء تحت سقف حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية بعد هزيمة المشروع الطائفي العنصري للصهيونية.

وقد برز الخلاف مرةً أخرى بحدة عام ١٩٥٩ بين الاتجاهين «القومي» و«اللاقومي» في الحزب الشيوعي السوري/اللبناني، حينما كتّب فرج الله الحلو مقالةً بعنوان «من مواطن لبناني إلى الرئيس جمال عبد الناصر»، نُشرت حينها في جريدة الأخبار الأسبوعية العائدة للحزب. في هذه الرسالة أعرب فرج الله عن تأييده للوحدة، ولكنّه انتقد بشكلٍ إيجابيّ وبنّاء الأخطاء الحاصلة، ولاسيما لجهة مكافحة الحريات الديمقراطية، وطالب الرئيس عبد الناصر بالتدخل لإصلاح الأخطاء

استُكْتُبَ الحلو رسالةً يطمس فيها سببَ
خلافه الرئيسي مع القيادة البكداشية،
وهو الاعتراف بتقسيم فلسطين

حرصاً على الوحدة. وبهذه المقالة، طَفَحَ الكيلُ كما يبدو بالنسبة إلى القيادة البكداشية - السوفياتية من فرج الله الحلو. ويُمكن القول إن هذه المقالة هي التي «قتلته».

د - تُشغَلُ تجربةُ الوحدة المصرية - السورية حيناً كبيراً في التاريخ العربي الحديث، ومع ذلك فهي لم تعطِ الاهتمامَ الكافي الذي تستحقُّه. فالواقع أن تلك النقلة النوعية في الحياة السياسية لمصر وسوريا تتجاوز بكثير أهمية البلدين مجتمعين. ذلك أنها كانت أول اختراقٍ أساسي للتركيبية البنيوية للهيمنة الإمبريالية الغربية على الوطن العربي، وعَبَّرَهُ على العالم الإسلامي وآسيا وإفريقيا، ومن ثم على العالم برمته.

لقد كان حَجَرُ الزاوية في هذه التركيبية هو التقسيمُ الاستعماريُّ للشرق، الذي تمت بموجب اتفاقية سايكس - بيكو (وملحَقُها «وعد بلفور»). ذلك أن الدول الإمبريالية أدركت، منذ ذلك الحين، أن نشوء دولة عربية موحدة سيؤدِّي إلى تحكُّم العرب بمناجم النفط والمرات الدولية، وإلى تحريك العالم الإسلامي، ومن ثم إلى قلب المشهد الدولي رأساً على عقب. وجاءت اتفاقية الوحدة بين مصر وسوريا لتقلِّب «رعدة الشطرنج» الدولية تماماً، بخرقها «النظام الدولي» المركَّب، القائم على اتفاقية سايكس - بيكو إقليمياً، واتفاقيات يالطا - بوتسدام دولياً. وكان لقيام هذه الوحدة قيمته

الكبيرة الرمزية والاستراتيجية في آن واحد: فهي، من جهة، أعادت إلى المسرح التاريخي المعاصر الوحدة التي تمت بين مصر وسوريا إبان حكم صلاح الدين الأيوبي، التي مهَّدت لتحرير القدس من الصليبيين؛ وهي، من جهة ثانية، كانت بمثابة ردِّ تاريخي سوري على اتفاقية سايكس - بيكو التي تكرَّست بعد هزيمة الجيش العربي في سوريا (معركة ميسلون). وبقِيام ج.ع.م نشأ على الأرض عاملٌ إقليمي جديد، هو العامل «العربي» الذي يَسُحِبُ البساط من تحت أقدام التقسيمات الكيانية القطرية ويشكِّل أول تهديدٍ إقليمي فعلي لإمكانية وجود دولة وعد بلفور.

وكان من الطبيعي أن تُلقِي الدولُ الإمبريالية خاصةً، والغربيةُ عامةً، ومعها إسرائيلُ والصهيونيةُ العالمية، بكل ثقلها لضرب الوحدة السورية - المصرية. وليس من شك في أن الدول الغربية حرَّكت آليةً اتفاقيات يالطا - بوتسدام كي تُطَلَب من السوفيات عدم تأييد هذه الوحدة، و«التعاون» في ضربها، مقابل «التعاون» الغربي مع الوجود السوفياتي المتزايد الاهتزاز في أوروبا الشرقية لاسيما بعد أحداث المجر عام ١٩٥٦. من هنا كان التحولُ المفاجئ في العلاقات السوفياتية مع مصر وسوريا بعد قيام ج.ع.م. وكان موقفُ بكداش السلبى، بتغيُّبه عن جلسة مجلس النواب السوري، التي تم فيها التصويت على الوحدة في شباط (فبراير)

١٩٥٨، تعبيراً عن حقيقة الموقف السوفياتي المعارض للوحدة، إرضاءً للغرب. وجاء الموقف القومي السليم لفرج الله الحلو، الذي أيدَّ الوحدة مبدئياً وعملياً بالرغم من انتقاده للسلبيات المرافقة لها، ليفاجئ السوفيات، وليهدِّد بإمكانية انفتاح عبد الناصر على القوى الديموقراطية والقومية المؤيدة للوحدة والمعارضة للممارسات الدكتاتورية والمخابراتية في الوقت نفسه. ومثَّل هذا التطور للأحداث كان من شأنه تلافي انهيار الوحدة، الأمر الذي يُفقد السوفيات إمكانية تقديم «تعاونهم» للغرب في الشرق العربي مقابل الحصول على «تعاون» الغرب معهم في أوروبا الشرقية. وهكذا تقاطعت الممارسات الخاطئة للدكتاتورية «الناصرية»، مع المسارات السياسية الغربية والسوفياتية التي قَصَّت بضرورة ضرب الوحدة بمختلف الأشكال - ومن ذلك القضاء على الجناح «القومي» في الحزب الشيوعي بشكل عام، و«إزاحة» فرج الله الحلو بشكل خاص. ثم تواطأت المخابرات السوفياتية وقيادات «ناصرية» و«شيوعية» على إخفاء خبر موت فرج الله الحلو تحت التعذيب، والتظاهر بأنه معتقلٌ وحسب، وذلك من أجل إطالة أمد الحملة ضدَّ الوحدة وضدَّ عبد الناصر. ولعلَّه يُمكن القول إن المواجهة الغربية - السوفياتية المشتركة ضدَّ الوحدة المصرية - السورية، وهي المواجهة التي

ذهب فرج الله الطلو كبش فداءً فيها، كانت من «أنجح» العمليات المشتركة للمخابرات السوفياتية والأميركية والإسرائيلية بعد الحرب العالمية الثانية. وكان القاسم المشترك الذي جمع تلك الأطراف هو الخوف من تلاقي القوميون العرب مع الشيوعيين القوميين، والخوف من ظهور حركة قومية عربية ذات وجه اشتراكي حقيقي، وحركة شيوعية عربية ذات وجه قومي حقيقي.

IV - خاتمة: آلية القمع الستالينية: التصفية الجسدية و«الأدبية»

من ضمن حملات التطهير وتطويع الأحزاب الشيوعية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية عملية التطهير ضد كوكبة من مثقفي الحزب الشيوعي في لبنان ذوي التفكير الاستقلالي، ونذكر منهم: رفيف خوري، وإميلي فارس إبراهيم، وقدرى قلعجي، وهاشم الأمين، وماير مسعد. وقد ألقى هؤلاء خارج الحزب، وألقيت عليهم كل القاذورات الستالينية - البكداشية المعهودة. وكانوا قد شكّلوا، على ما أذكر، لجنة سمّوها «إخوان عمر» (نسبة إلى الأديب عمر فاخوري، الذي كان محبوباً جداً، ويبدو أنه كان مقرباً من هذه المجموعة)، فأطلقت عليهم القيادة البكداشية تسمية «خوآن عمر». وقد أتهم هؤلاء المثقفون بـ «التيوتوية»

والعمالة للإمبريالية العالمية، وغير ذلك من الصفات الحسنى! وأذكر أن الأديب الكبير المرحوم رفيف خوري كان قد نَشَرَ روايةً بعنوان «الحُبُّ أقوى»، فنشرتْ ضدهُ مجلةُ «الطريق» مقالاً بعنوان «الدولار أقوى».

إن المرحوم قدرى قلعجي هو الوحيد الذي انحرَفَ في رأبي، عن جادة الصواب تحت تأثير ردة الفعل، وعَمِلَ مستشاراً صحفياً لدى الديكتاتور أديب الشيشكلي. وللتاريخ أن يحكم لقدرى قلعجي أو عليه. ولكن الأخرين جميعاً عَضُّوا على الجرح، وانطوا على أنفسهم. هنا يجب ألا تغيب عن البال نقطة جوهرية جداً، بالإضافة إلى موضوع الصراع بين الاستقلالية والذيلية للستالينية، وهي أن تطهير المجموعة المذكورة كان أيضاً على صلة بالمسألة القومية. فهذه المجموعة كانت ذات طرح قومي، وكان أعضاؤها - أو بعضهم - يعملون في إطار «عصبة مكافحة الفاشية والصهيونية»، في وقت كانت فيه الستالينية لا تزال تُعارض الهجرة اليهودية إلى فلسطين، قبل الحرب العالمية الثانية.

لقد كان فرج الله الطلو متهمًا بالتعاطف الضمني مع «إخوان عمر». وقد ترشَّح للانتخابات في أيار (مايو) ١٩٤٧ في الجبل، وحصل على أكثر من ١٤ ألف صوت (إذا لم تخني الذاكرة)، وكاد

ينجح لولا التزوير المشهور في تلك الانتخابات. وفي رأبي أن القيادة الفردية البكداشية الستالينية كانت تنظر إلى فرج الله الطلو كـ «لغم موقوت» في الحزب، ويُغَيِّظُها نجاحه الجماهيري. والشيء بالشيء يُذكر: فحينما اشترك المناضل الشيوعي المحبوب جماهيرياً مصطفى العريس في انتخابات ١٩٥٣، ونال كميةً من الأصوات تُفوق بكثير ما يُمكن أن يناله الحزب بدون شخصية العريس، جرَّت «قصاصة جوانحه» نقابياً وحزبياً. وقد سمعتُ بنفسي الرفيق ص. ص. يُتَحَفَّنُ بقاعدة عجيبة، قائلاً حرفياً: «لا يجوز لرفيق فرد أن تكون شعبيته أكبر من شعبية الحزب!»

وأخيراً لا أخراً، فإننا إذ نأخذ في الاعتبار فداحة جريمة اغتيال فرج الله الطلو التي لا تزال مضاعفاتها ونتائجها التاريخية سارية المفعول، فإننا نجد من الضروري إعادة مناقشتها لا لإلقاء الضوء على الارتكابات السابقة للديكتاتوريات العربية والستالينية، وخلفائها فحسب، بل أيضاً، وبالأخص، من أجل فهم طبيعة القيادات الشيوعية العربية، التي قامت في السابق الأجهزة السوفياتية بتفصيلها على قياس التبعية والذيلية. فهذه القيادات مازالت إلى اليوم تمارس دورها «التوجيهي» بل والقيادي أحياناً على مساحة أساسية من الحياة الحزبية العربية.

بلغاريا